مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

الدَّين الوطني الأميركي.. أزمة في طور التكوين

المصدر: مجلة "ذي ناشونال إنترست" والكاتبين: ويليام روجر وتوماس سافيدج

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

الدَّين الوطني الأميركي.. أزمة في طور التكوين

قسم الابحاث والترجمة

المصدر: مجلة "ذي ناشونال إنترست"[1]

الكاتبين: ويليام روجر وتوماس سافيدج

تاريخ النشر: 27 يونيو 2024

في 18 يونيو من الشهر الجاري، أعلن نائب رئيس اللجنة الاقتصادية المشتركة، ديفيد شفايكرت، ردَّ الحزب الجمهوري على التقرير الاقتصادي للرئيس جو بايدن عن العام 2024، والصادر عن مجلس المستشارين الإقتصاديين، والذي يُحذّر من أنّ الدَّين الوطني الأميركي، البالغ 34.5 تريليون دولار والمستمر في الإرتفاع، يُشكّل خطراً على النمو الإقتصادي والقدرة على الإقتراض لتلبية المصالح الإستراتيجية للبلاد، وفي مقدمتها متطلبات الأمن القومي خلال الأزمات.

من دواعي السرور للأميركيين، رؤية قادة السياسات يُفكرون ملياً في العواقب المترتبة على مشكلة الدّين والعجز الوطنيّين الهائلة، واللذيّن ترزح الولايات المتحدة تحت وطأتهما، على صعيد الأمن الوطني، الذي أشار إليه التقرير المُحق في تحذيره من العواقب المترتبة على قدرة حكومة واشنطن على الإقتراض لتمويل الإحتياجات الطارئة المستقبلية.

إنّ الخطر الأعظم المرتبط بالسلامة المالية يتمثّل بالضرر الذي تُلحقه مشاكل الدّين بالإقتصاد الكلّي، والذي هو بمثابة الدجاجة التي تبيض ذهباً.

إن إجراء التخفيضات الضرورية في الإنفاق وإظهار ضبط النفس المالي ليس هو السبيل إلى كسب الأصوات في الثقافة السياسة الأميركية الحالية. ومن الصعب إلقاء اللّوم على الساسة وحدهم، كونهم يستجيبون للحوافز الواقعية للعمل السياسي.

وحتى يتسنى للجمهور الأميركي أن يُحظى بفرصة إدلاء رأي في إدارة الإنفاق على النحو اللائق، فلا بد من وضع قواعد تحدّ من حجم الإنفاق الذي يمكن للسياسيين أن ينفقوه، وتُلزمهم بإجراءات تُخفِّض الموازنات عند الضرورة، ومن دون الحاجة إلى التصويت على كل قرار ما دام القانون واضحاً، الأمر الذي من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة فرصة إنقاذ مستقبلها الاقتصادي، والمحافظة على مكانتها كقوة عظمى.

ويوضّح تقرير اللجنة الإقتصادية المشتركة أنّ استمرار الشكل الحالي للإنفاق الفيدرالي سيزيد في شكوك المستثمرين في سندات الخزانة الأميركية، وفي قدرة الحكومة على تسديد ديونها.

ومع إبتعاد المستثمرين عن سندات الخزانة، فإنّ الولايات المتحدة سوف تواجه "عدم استقرار اقتصادي"، ولن تكون الحكومة قادرة على دفع عجز الميزانية بالديون. ويُحذّر التقرير من أنّ الأزمة في إدارة الديون من شأنها أن تزيد في "استحالة الإنفاق، استجابةً لأزمة مفاجئة متصلة بالأمن القومي الأميركي". والأهم من ذلك كله، إذا أضرّت السياسات المالية والديون الوطنية بإمكانات النمو، فلن تتمتع الولايات المتحدة بالمزايا الاقتصادية اللازمة من أجل توفير دفاع وطني قوي والمحافظة عليه.

[1] America's $34.5-Trillion National Debt Is a Crisis in the Making. https://nationalinterest.org/feature/americas-345-trillion-national-debt-crisis-making-211629

وقد وجّه رئيس هيئة الأركان المشتركة السابق الأدميرال مايكل مولن نفس التحذير قبل أربعة عشر عاماً، وأشار إلى أن الأمن القومي مرتبط بسلامة الإقتصاد. ويعود هذا الى أن الدفاع الوطني يُدرج في خانة الإقتصاد المزدهر. رغم أنّ النمو، المدفوع بالاستثمار الخاص، يسمح للولايات المتحدة بتحمّل مستويات عالية من الإنفاق الدفاعي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تسخير تفوقنا التكنولوجي في القطاع الخاص لأغراض عسكرية. لكن "إذا قتلنا الدجاجة الذهبية، فلن يكون لدينا البيض اللازم لأمننا".

ويقول الخبير الاقتصادي جيمس بوكانان، عندما تبيع الحكومة الديون، فإنّ المستثمرين من القطاع الخاص، والذين يشترونها لتغطية العجز، كان في إمكانهم إستثمارها في قطاعات إنتاجية مثمرة، فـ"الإنفاق المُموَّل بالديون يشبه في الواقع تقطيع أشجار التفاح لإستخدامها كحطب للتدفئة، وبالتالي تقليص إنتاج البستان إلى الأبد". فضلاً عن التداعيات السياسة الخارجية الأميركية، المُجبرة على أن تبحث عن مشترين أجانب لتسديد ديونها الوطنية.

كما أن الإنفاق المُموَّل بالديون يحوّل أيضاً الأعباء الضريبية من الأجيال الحالية إلى الأجيال المقبلة. وحين يثق مستثمرو السندات بأنّ أموالهم سوف تُدفع مع الفائدة، فإنّ الأجيال المقبلة سوف تتحمّل هذه التكاليف الناتجة من عجز الموازنة الحالي، وسوف يتم تسديد هذه التكاليف إمّا من خلال الزيادات الضريبية، أو من خلال التضخم المفاجئ، الأمر الذي من شأنه أن يُلحق الضرر بالقدرة الشرائية للأميركيين العاديين.

مع حلول موعد استحقاق الدين، تُؤتي تحذيرات الأدميرال "مولن" ثمارها. وينتهي بنا الأمر إلى ضعف الإستثمار الخاص، مما يؤدي إلى ضعف الإبتكار وضياع الفرص لتسخير هذه الإبتكارات لأغراض دفاعية. وفي الوقت نفسه، سيشهد الأميركيون معدلات ضريبية أعلى بالإضافة إلى ضعف الدولار ويدركون بسرعة أنه يدفع أكثر لعدم العمل. وكلما قلَّ إنتاج الناس، كلما كان نمونا الإقتصادي أضعف، وأصبحنا جميعا أكثر فقراً.

سوف يتفاجأ الأميركيون بسعادة إذا تمت مناقشة مشاكل بلادهم المالية بأي طريقة بين الأولويات القصوى لأي سياسي قبل أن تتم إعادة إنتخابه، الأمر الذي سيعود بالنفع على مجموعات الناخبين الرئيسة. على سبيل المثال، وعد كلا المرشحيّن (بايدن وترامب) الناخبين بأنهم سيحافظوا على السياق الحالي للضمان الإجتماعي والرعاية الطبية (أكبر فئتي إنفاق). لسوء الحظ، فإن عدم معالجة أكبر قضايا الإنفاق يعني أيضا تمويل هذا الإنفاق بالديون.

من الممكن أن يساعد التوجه نحو وضع قيود على الميزانية، واستخدام برنامج شبيه لـ"كبح الديون السويسري". لكن هذا يتطلب تعديلات دستورية مواكبة لعمليتيّ الإنفاق والإيرادات تحدّ من نمو الأول، بحيث لا يتجاوز متوسط نمو الثاني لأعوام. ويبقى أنّ العجز في الميزانية لا يزال ممكن الحدوث عندما ينخفض النمو الاقتصادي إلى دون التوقعات. وإنّ أيّ دين يتم الحصول عليه يجب أن يتم تسديده بفوائض فترات الإزدهار. ومنذ أن اعتمدت سويسرا البرنامج المذكور إنخفض ديّن الحكومة المركزية بنسبة جيدة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام 2010 إلى عام 2021، في حين ارتفعت نسبة الديّن الوطني إلى الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة، بصورة كبيرة، حيث كانت نسبة الديّن إلى الناتج المحلي الإجمالي السويسرية تقدَّر بـ 20% فقط.

هناك خيار آخر هو أن تتبنى الحكومة الفيدرالية سياسة إنفاق مثل لجنة إعادة تنظيم وإغلاق القواعد التابعة لوزارة الدفاع. لكن أيّ مخطط لتطبيق هذا التوجه على الميزانية الفيدرالية لن يُحظى بموافقة أحد من الساسة، ولن يدعموا سَنّ قوانين الإنفاق، ما لم يفعل الرئيس وأعضاء الكونغرس أي شيء حياله، بل على العكس يتعيّن عليهم التعبير عن رفضهم الأمر برمته.

ولا بد من توضيح مفاده أنّ الدَيّن الوطني على حقيقته هو أحد أكبر التهديدات الداخلية لأميركا، وإذا كنت لا تصدق هذه المقالة، فصدِّق الأدميرال مولين.